فيما اذا وقف رجل وقفا على جهة وجعل فيها وظايف وشرط
توجيهها وقرر بها متولي الوقف وعرضه لطرق الدولة
العلية فرع زيد عن وظيفته لعمرو وبموجب تقرير قاض
وبراءة عسكريه فوجهها متولي الوقف المشروط له ذلك
لبكر وعرض بذلك للدولة العلية فوجهها السلطان عن نصره
لبكر المذكور وصدر امر شريف بقدم العمل بالتقرير المذكور
والبراءة العسكريه المرقومه فقام عمرو يعارض بكرا في ذلك بدون
وجه شرعي فهل يمنع من معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولي
والامر الشريف السلطاني الجواب نعم اقول ومثله في
الخيرية حيث سيل في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير
الوظايف للناظر فهل يكون التقرير لناظر الحاجات ولا له الفاضي
في تقرير الوظايف متاخر عن الناظر المشروط له التقرير من
الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله اعلم انتهى سيل
فيما اذا كان ناظر الوقف احد افراده فرع عن النظر في مرضوة
لعمرو والمستحق في الوقف الاهل لذلك لدى قاضي قرره في
ذلك قام بعض المستحقين الان يعارض عمرو في ذلك انه ورد
في الوظيفة عن محمول زيد بعد وفاته فهل يقدم التعويض
ويمنع المعارض الجواب نعم سيل فيما اذا وقف زيد القاطن
ببلده كذا عقارات له بعضها في بلدته المزبور وبعضها في
دمشق وشرط التولية على الجميع لذريته فتولوا كذلك واحدا
بعد واحد ومن عاد انتهى انهم يقتسمون مقامهم
الوقف الكاين بدمشق وهم في بلدة جدهم بعد ان ينهوا ويرضوا
امرهم لحضرة السلطان عز نصره ويلتمسوا منه نصب الرجل
فيما ذكر فينصبه بموجب براءة شريفة متولي وقف دمشق
رجل بموجب براءة سلطانيه يعرض متولي الوقف الذي

هو

هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة وقرره قاضي القضاة
بدمشق على ما ذكر ليباشر تعطل امور الوقف وصار الرجل
يباشر امور الوقف بدمشق بما فيه الحظ والمصلحة فهل
يصح ذلك الجواب نعم لان للناظر التصرف في الوقف بدمشق
بما فيه الحظ والمصلحة وحيث عرض المتولي المشروط
له النظر للسلطان دام ملكه ان يقيم الرجل المذكور متوليا
على الوقف الذي بدمشق فاقامه السلطان عن نصره فقد
صار متوليا على الوقف المذكور بطريق الوكالة عن المشروط له
بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا فنصحا
للكلام وصونا عن الالغاء فيكون عرض المتولي المشروط له
ذلك كانه قال وكلتك في اقامته عني في ذلك وقد مثل صدر
الشريعة في التوضيح للاقتضاء بنحو اعتق عبدك عني بالف
فباعه كانه قال بع عبدك عني بالف وكن وكيلا في الاعتاق
فتصرف المتولي المذكور صحيح ولا سيما وقد قدر القاضي
في ذلك لكون الناظر غايبا صونا للوقف عن الضياع قال في
الاسعاف ولو جعل الولاية لغايب اقام القاضي مقامه رجلا
الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه انتهى والله سبحانه اعلم
سيل في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه
وتعطلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشر فهل للقاضي
اقامة قيم على الوقف يقيمه ناظرا الى ان يقدم ويسوغ
للقيم التصرف السابق للناظر المقام مقامه الجواب نعم والمسئله
في الخيرية نقلا عن الاسعاف سيل فيما اذا صدق ناظر الوقف
لرجل ينسب على الوقف واقر به هل يكون اقراره صحيحا
اولا الجواب اقراره على الوقف غير صحيح قال في
البزازية لا ينفذ اقرار المتولي على الوقف انتهى وفي

على صح